[262] أنا الزائد الحامي الذمار وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وقال: (إنما العزة للكاثر (1)) وإنما مركبة من (إن) وهي للاثبات و (ما) وهي للنفي، فإن تواردا على محل اجتمع المتنافيان فلا بد من محلين فإن ورد الاثبات على غير المذكور والنفي عليه فباطل بالاجماع، فتعين العكس وهو إثبات المذكور ونفي المهجور. قالوا: جاءت إنما لغير الحصر في قوله تعالى (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر ا وجلت قلوبهم (2)) وقولهم: إنما الناس العلماء مع وجود الإيمان في غيرهم. قلنا: ذلك للمبالغة في مدحهم، لا لنفي الإيمان والناس عن غيرهم، ولهذا إن الجهال وناقصي الإيمان تنفر طبايعهم عند هذا الكلام، ولولا إفادة الحصر لم يحصل ذلك. إن قالوا: فما المانع من أن يكون ذكرها في آية الولاية للمبالغة لا لنفي الولاية عن غيره. قلنا: فلا بد للمبالغة من زيادة معنى لامتناع العبث فأصل الولاية ثابت لكل مؤمن في قوله تعالى: (والمؤمنون بعضهم أولياء بعض (3)) ولا زيادة في المعنى توجب المبالغة سوى الولاية العامة وهي المطلوبة هنا إذ هي الإمامة. قالوا: (إنما أنت منذر) ليس فيها حصر لوجود الانذار لغيره. قلنا: بلى إذ التقدير إنما أنت منذر لا مجبر ولم يقل ا تعالى: (إنما أنت المنذر). قالوا: إذا أفادت الحصر لزم منه سلب إمامة أولاده وأنتم لا تقولون به. قلنا: إذا قام الدليل الخارج على إمامتهم كان كافيا فيهم وستأتي الكرامات منهم والنصوص من جدهم عليهم ولأن الصدقة إذا وقعت من أبيهم جازت نسبتها إليهم مثل قوله تعالى في متأخري اليهود: (فلم تقتلون أنبياء ا (4)) والقتل من أسلافهم

---

(1) أوله: ولست بالأكثر منهم حصى. (2) الأنفال: 2. (3) براءة: 71. وفيه: والمؤمنون والمؤمنات بعضهم الخ. (4) البقرة: 91.